الدراسات الأمنية والاستخباراتية في إسرائيل

إيال باسكوفيتش

قسم العلوم السياسية، جامعة حيفا

ترجمة: أحمد مولانا

٢٠١٩

مركز تنمية الفكر الاستراتيجي

الدراسات الأمنية والاستخباراتية في إسرائيل

إيال باسكوفيتش

قسم العلوم السياسية، جامعة حيفا

www.cstd.site

cst-developement@protonmail.com

ترجمة

أحمد مولانا

٢٠١٩

المحتويات

مقدمة المترجم 4
المقدمة 6
بعض المنظورات الواسعة 8
النشاط البحثي 11
المعاهد البحثية 11
علماء الجامعة 17
برامج دراسية 20
برامج دراسة مقصورة على المؤسسة الأمنية 20
البرامج الدراسية للطلاب المدنيين 24
التعاون بين الأوساط الأكاديمية وجهاز الأمن 26
الاستنتاج والتوصيات 28

مقدمة المترجم

لم تعد العلوم الاستخباراتية حكرا على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية. فعقب مجموعة من الفضائح والإخفاقات التي منيت بها وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية خلال سبعينات القرن العشرين، عمل الكونجرس على سن تشريعات تضبط أنشطة الوكالة. وبالتوازي مع ذلك، بدأت تنمو مدارس فكرية تسعى لتقديم إجابات عن مدى علاقة الأنشطة السرية بمعايير الحكم الديمقراطي. وتبلورت آنذاك مدرستان رئيسيتان لدراسة الاستخبارات، حسبما ذكر خبير الاستخبارات الأميركي إبرام شولسكي، المدرسة الأولى ترى أن الاستخبارات أصبحت - أو على الأقل ينبغي أن تصبح - فرعا من فروع العلوم الاجتماعية، بحيث تقوم بتحليل القضايا السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والعسكرية، وتوقعها في نهاية المطاف.

وقد دعت تلك المدرسة إلى إزالة الغموض عن طبيعة عمل الاستخبارات، وتشجيع تدفق الأفكار بين أجهزة الاستخبارات والأوساط الأكاديمية، ومساعدة الاستخبارات على التقدم نحو الهدف المرجو بأن تصبح أشبه ما يمكن بعلم اجتماعي، ولتصير وكالات الاستخبارات شبيهة بمؤسسات الفكر والرأي. أما المدرسة الفكرية الأخرى فقالت: إن الغرض من الكتابة العامة عن الاستخبارات هو كشف الأخطاء، والمساعدة في إحداث تغيير للأفضل في الطريقة التي تعمل بها وكالات الاستخبارات، معتبرة أن الأسرار والخبايا التي قد تُكشف أثناء ذلك أمر ثانوي مقارنة بالضرر الذي تسببه وكالات الاستخبارات نفسها عندما تعمل خارج نطاق الرقابة والتدقيق العام.

وبمرور السنوات، بدأت المؤلفات الأكاديمية، والكتب، والمجلات، والدوريات المتخصصة في مجال الاستخبارات، بالتنامي. ومن بين تلك الدوريات (المجلة الدولية للاستخبارات والأمن والشؤون العامة)، وهي دورية إسبانية بدأت في الصدور في عام 2006 كأول مجلة علمية إسبانية متخصصة في دراسة الاستخبارات. ثم أطلقت المجلة نسختها الإنجليزية في عام 2016. ونقدم هنا ترجمة لورقة بحثية نُشرت في المجلة المذكورة خلال عام 2017 بعنوان (الدراسات الأمنية والاستخباراتية في إسرائيل) لإيال باسكوفيتش.

يعمل باسكوفيتش كمحاضر في العلوم السياسية في جامعة حيفا. وقد حصل على درجة الماجستير من برنامج الدراسات الأمنية بقسم العلوم السياسية بجامعة تل أبيب. وكانت أطروحته للماجستير في عام 2005 بعنوان "الكفاح الأميريكي ضد تمويل الإرهاب منذ 11 سبتمبر وآثاره"، ثم حصل في عام 2009 على درجة الدكتوراه من قسم دراسات الشرق الأوسط بجامعة بات إيلان. حيث كانت أطروحته للدكتوراه بعنوان: "النشاط الاجتماعي – المدني، لحماس وحزب الله - المصادر والأيديولوجية والممارسة: دراسة مقارنة".

يقدم باسكوفيتش في هذه الورقة إطلالة على واقع الدراسات الأمنية والاستخباراتية في الكيان الصهيوني، وأبرز الجامعات والمؤسسات والبرامج الأمنية الإسرائيلية، كما يناقش العلاقة بين الوسط الأكاديمي والأجهزة الأمنية الإسرائيلية، ثم يختم الورقة بتقديم توصيات لتطوير دراسة العلوم الاستخباراتية والأمنية في إسرائيل.

المقدمة

نما النشاط الأكاديمي في مجالات الأمن القومي والاستخبارات في الدول الغربية بشكل ملحوظ خلال العقدين الماضيين. ومن الأمثلة البارزة على ذلك؛ نموه في الولايات المتحدة بشكل خاص بعد هجمات 11 سبتمبر، وكذلك في إسرائيل، التي اضطرت لمواجهة تحديات معقدة في مختلف مجالات الأمن القومي منذ تأسيسها في عام 1948. ولذلك، فليس من المستغرب أن يركز الخطاب السياسي والعام في إسرائيل بشدة على قضايا الأمن القومي. وفي الوقت نفسه، تطور النشاط الأكاديمي في إسرائيل في هذه المجالات بشكل ملحوظ على مر السنين.

تفترض الفرضية الأساسية لهذا المقال أن الواقع الجغرافي الاستراتيجي الفريد والتحديات الأمنية الكبيرة التي تواجهها إسرائيل منذ إنشائها سيمثل حافزا لزيادة الاهتمام بمجالات الاستخبارات والأمن القومي في الجامعات الإسرائيلية، وفي الأوساط الأكاديمية والحكومية فضلا عن المؤسسات البحثية الخاصة.

ويفترض المقال كذلك أن علاقات العمل المتبادلة والمثمرة قد تطورت بين الأوساط الأكاديمية ومجتمع الأمن والاستخبارات في إسرائيل على مدار سنوات. وهو ما سينعكس على التدريب الأكاديمي لأفراد مجتمع الاستخبارات، كما سيتجلى في تقديم المشورة بشكل مستمر من قبل الخبراء الأكاديميين لأجهزة الاستخبارات والأمن.

يسعى هذا المقال إلى تقديم صورة موسعة عن البحث الأكاديمي، والتعليم، في مجالات الأمن القومي والاستخبارات في إسرائيل، ومراجعة مختلف جوانب التعاون بين الوسط الأكاديمي الإسرائيلي ومجتمع الأمن والاستخبارات في الدولة.

سيبحث المقال في هذه القضايا، مستندا إلى مصادر مفتوحة متنوعة، من قبيل:

- المواقع الإلكترونية التابعة لمعاهد البحوث المختلفة التي تعلن عن أنشطتها إلى جانب تحليل المخرجات الرئيسية لدراساتهم.
- المواقع الإلكترونية التابعة للأقسام الجامعية التي تقدم برامج دراسية في مجال الأمن القومي والاستخبارات.
- مقابلات مع أكاديميين يعملون في هذا المجال.
- تجربة المؤلف الشخصية في البحث الأكاديمي بمجالات الأمن والاستخبارات، وفي التدريس ببرامج الدراسة الجامعية المخصصة لأفراد المجتمع الأمني.
- مجموعة من المصادر الثانوية المتعلقة بالدراسات الأمنية والاستخباراتية في إسرائيل على وجه الخصوص، وحول العالم بشكل عام.

يبدأ المقال بمراجعة موجزة لتطور مجال دراسات الأمن والاستخبارات في السنوات الأخيرة في جميع أنحاء العالم، مع التركيز على الولايات المتحدة. ثم يراجع النشاط البحثي الخاص بهذه المواضيع في إسرائيل، بما في ذلك الاهتمام البحثي المستقل لمختلف معاهد البحوث، وللباحثين في الأوساط الأكاديمية. وسيراجع أيضا البرامج الدراسية الرئيسية المتاحة في هذه المجالات في إسرائيل لأفراد مجتمع الأمن وللطلاب النظاميين، كما سيناقش التعاون القائم بين الأوساط الأكاديمية ومجتمع الأمن والاستخبارات. وأخيرا، سيقدم عددا من التوصيات لتعزيز البحث والتعليم في مجالات الاستخبارات والأمن القومي في إسرائيل، ولتحسين التعاون القائم في هذه المجالات بين الأكاديميين وممارسي المهنة.

بعض المنظورات الواسعة

شكلت هجمات الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة نقطة تحول من حيث النهج الذي سلكته الولايات المتحدة، متبوعة بمختلف الدول الغربية، وغيرها من الدول، بخصوص التعاطي مع ظاهرة الإرهاب، والحاجة إلى الحفاظ على تعاون دولي واسع النطاق أثناء النضال لمكافحة الإرهاب.

فبالإضافة إلى اهتمام الهيئات الحكومية والأمنية والاستخباراتية وجهات إنفاذ القانون المسؤولة عن مختلف جوانب مكافحة الإرهاب، تزايد الاهتمام أيضا بذلك الموضوع بشكل كبير بين الجمهور ووسائل الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، حدثت زيادة في الاهتمام الأكاديمي وشبه الأكاديمي بقضايا الإرهاب والحرب على الإرهاب بشكل خاص، وبقضايا أخرى ترتبط بالأمن القومي بشكل عام، بما في ذلك المسائل الاستخباراتية. ويمكن أن يعزي في المقام الأول فضل ازدهار الدراسات الاستخباراتية بالولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة إلى وكالات الاستخبارات التي تدرك أهمية الحفاظ على "حارس خلفي أكاديمي" للمساعدة في تدريب موظفيها، وتطوير المنهجية الأكاديمية في هذا المجال.

ينقسم البحث الأكاديمي في مجالات الاستخبارات والأمن القومي بين:

- المؤسسات الأكاديمية التابعة للجيش الأمريكي، مثل (جامعة الاستخبارات الوطنية)[1].
- الهيئات البحثية داخل وكالات الاستخبارات، مثل (مركز دراسة الاستخبارات التابع لوكالة الاستخبارات المركزية)[2].

[1] - http://www.dia.mil/Training/National-Intelligence-University- NIU/)

[2] https://www.cia.gov/library/center-forthe-study-of-intelligence])-

- المؤسسات التعليمية الخاصة أو العامة غير الخاضعة للمساءلة أمام المنظومة العسكرية أو الاستخباراتية [1].

وبالإضافة إلى ذلك، هناك أيضا عدد كبير من مراكز التفكير (مراكز البحوث والدراسات) في الولايات المتحدة، تعتني بقضايا السياسات الحكومية والأمن[2]. وتسعى تلك الهيئات إلى الانخراط في البحوث العملية التي تؤثر على صنع القرار من طرف قادة البلاد.

وقد توصل لارس نيكاندر، الذي حقق في دور مراكز التفكير في صياغة أجندة الإدارة الأمريكية في مجالات العلاقات الخارجية والأمن إلى استنتاج مفاده أن هذه الهيئات لها تأثير قوي على عمليات صنع السياسات في واشنطن العاصمة[3]. حيث يحتج بأن السبب الرئيسي لذلك هو سبب مالي، وذلك باعتبار أن القيود المالية التي تتشاطرها العديد من الحكومات في جميع أنحاء العالم أدت إلى تخفيض الميزانيات الحكومية الخاصة بالبحث وصنع السياسات في مختلف المجالات. ومن ثم ملَأَ هذا الفراغَ لاعبون آخرون شبه حكوميين أو من القطاع الخاص، فمارسوا نفوذا متزايدا على عملية تشكيل وتعزيز سياسة الحكومة. وقد كان هذا الاتجاه واضحا بشكل خاص في الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، ولكن يمكن رؤيته أيضا في بلدان أخرى.

ومع ذلك، لا يمكن ملاحظة هذا التطور في إسرائيل، حيث إن تأثير القطاع المدني، بما في ذلك الهيئات الأكاديمية ووكالات البحوث السياسية غير الحكومية، في صنع القرار في مجالات الشؤون الخارجية

[1] - حول الطفرة في مجال الدراسات الاستخباراتية في الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية، انظر: كامبل، 2011.

[2] - مثل: مؤسسة راند، التي تدير مركزًا فريدا للبحث في سياسة الاستخبارات: http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/intel.html.

[3] - (نيكاندر، 2015، 2016).

والأمن ضئيلٌ نسبياً (انظر على سبيل المثال: درور، 1984) [1]. والسبب الرئيسي في ذلك يتمثل في الدور الجوهري الذي تلعبه المنظومة الدفاعية في إسرائيل، ولاسيما جيش الدفاع الإسرائيلي، في جميع جوانب تشكيل الأجندة الإسرائيلية الخاصة بالقضايا الأمنية.

هذا الوضع، هو جزئياً نتاج عوامل تاريخية، وبالأخص نتاج المشكلات الأمنية الملحة التي واجهتها إسرائيل منذ إنشائها. وفي هذا السياق، توجد سمة بارزة بشكل خاص تتعلق بأهمية الاستخبارات كأداة تمكن صناع القرار من فهم الحقائق التي أصبحت معقدة بشكل متزايد بسبب التطورات الإقليمية والعالمية المختلفة، مثل أحداث "الربيع العربي" وصعود قوة الجهاد العالمي [2].

ومع ذلك، فحتى في حالة عدم وجود أي تأثير ملموس على أجندة الأمن الإسرائيلية، فقد ازداد الاهتمام الأكاديمي بقضايا الأمن والاستخبارات في إسرائيل بشكل مستمر على مدار سنوات، وخاصة خلال العقدين الماضيين. ويشمل هذا النشاط معاهد بحوث متعددة وباحثين في جامعات مختلفة، لاسيما تلك التي تقدم أيضا برامج دراسية في هذه المجالات.

---

[1] - توصلت الباحثة المصرية هبة جمال الدين (2016) إلى استنتاج مختلف. ومع ذلك، تناولت دراسة درور تأثير مؤسسات الفكر والرأي على صياغة السياسة العامة بشكل عام في إسرائيل، في حين أننا نشعر بالقلق هنا مع القطاع المحدود من الهيئات المعنية بقضايا الأمن والاستخبارات.

[2] - (انظر زوهار، 2015).

النشاط البحثي

١ المعاهد البحثية

يجرى النشاط البحثي في إسرائيل في الجوانب المختلفة من الأمن القومي والاستخبارات بالمقام الأول في عدد من المعاهد البحثية ومراكز الدراسات والأبحاث (مراكز التفكير). ومن بين أبرز تلك المعاهد، معهد دراسات الأمن القومي (INSS) الذي يقع مقره في تل أبيب. ووفقا لموقع المعهد على شبكة الإنترنت، فإنه يطلق ويشارك في البحوث المبتكرة، وذات الصلة، وعالية الجودة، التي تشكل الخطاب العام للقضايا المدرجة على أجندة الأمن القومي الإسرائيلي.

ويقدم المعهد كذلك تحليلات للسياسات، وتوصيات لصناع القرار وقادة الرأي العام، وللأوساط المهتمة بالاستراتيجيات، سواء في إسرائيل أو في الخارج [1]. ويجري تعيين موظفي معهد دراسات الأمن القومي (INSS)، كما هو الحال في معاهد أخرى مماثلة، بشكل أساسي من الضباط السابقين رفيعي المستوى في أجهزة الأمن الإسرائيلية، وخاصة جيش الدفاع الإسرائيلي.

ومن بين معاهد البحوث البارزة الأخرى:

[1] - (http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4447).

- المعهد الدولي لمكافحة الإرهاب (ICT)، والذي يغطي مجالات: الإرهاب، ومكافحة الإرهاب، والأمن الداخلي، والثغرات المعرضة للتهديد، وتقييم المخاطر، والتحليل الاستخباراتي، والأمن القومي، والسياسة الدفاعية[1].
- مركز دراسات الأمن القومي (NSSC) في جامعة حيفا، والذي تأسس في عام 2000 "لتعزيز البحث والخطاب العام حول الأمن القومي لإسرائيل"[2].
- معهد ريوت، والذي يركز على التطورات الاجتماعية والاقتصادية، والأمن القومي، والشؤون العالمية[3].
- مركز القدس للشؤون العامة، وهو مركز متخصص في الأمن القومي الإسرائيلي، والدبلوماسية الإقليمية، والقانون الدولي[4].

لتلك المعاهد منتجان رئيسيان يتمثلان في:

1- تنظيم الندوات والمؤتمرات، والتي يتعامل بعضها أيضا مع قضايا الاستخبارات.
2- نشر الدوريات والأوراق البحثية، وخاصة تلك المتعلقة بالسياسات.

ومن أبرز الدوريات حسنة السمعة، مجلة الشؤون العسكرية والاستراتيجية التابعة لمعهد دراسات الأمن القومي (INSS)، والتي تُنشر ثلاث مرات في السنة باللغتين العبرية والإنجليزية[5]. وتنشر هذه المجلة

[1] - (http://www.ict.org.il/).
[2] - (http://nssc.haifa.ac.il/index.php/en/).
[3] - (http://www.reut-institute.org/en/Default.aspx).
[4] - (http://jcpa.org/)، وبالإضافة إلى هذه المعاهد التي تركز على جوانب الأمن القومي، تجري عدة معاهد أخرى بحوثا حول قضايا الشرق الأوسط. ومن أبرزها مركز موشيه ديان (MDC) للدراسات الشرق أوسطية والأفريقية، ومقره جامعة تل أبيب:.http://dayan.org/ .
[5] - (http://www.inss.org.il/index.aspx?id=4460).

أحيانا مقالات عن قضايا الاستخبارات. كما أطلق المعهد أيضا مجلة أكاديمية أخرى بعنوان "دراسات في الاستخبارات"، وهي مجلة يوحي اسمها بأنها مخصصة لقضايا الاستخبارات. ومع ذلك، فلسبب ما، كان العدد الأول من هذه المجلة في أكتوبر2007 هو الأخير أيضا.

وعلى الرغم من أن معظم هذه المعاهد ومراكز الفكر تفضل وصف أبحاثها بأنها موضوعية - كما هو متوقع من أي نشاط أكاديمي - فيبدو أن لدى بعضها أجندة يمكن اعتبارها سياسية. ونجد مثالا على ذلك في مركز (بيجن- السادات) للدراسات الاستراتيجية، والذي يقع مقره في جامعة بار إيلان، ويتمتع بسمعة حسنة.

يجري المركز "أبحاثا متعلقة بالسياسة العامة في الشرق الأوسط والشؤون الاستراتيجية العالمية، لاسيما فيما يتعلق بالأمن القومي والسياسة الخارجية لإسرائيل والسلام والاستقرار الإقليميين"[1]. وقد أقر إفرايم إنبار، الذي قاد مركز (بيجن- السادات) للدراسات من عام 1993 حتى وقت قريب، بأن المركز لديه أجندة يُنظر إليها عادة على أنها صهيونية، إن لم تكن يمينية. ومع ذلك، أصر إنبار على أنه لا يمكن لأي مؤسسة تتعامل مع قضايا الأمن القومي، وبخاصة في إسرائيل، أن تكون محايدة حقا. وأشار إلى أنه (في غياب خيار الحياد السياسي، فإن الأمانة الفكرية والشفافية هما اللذان يجب أن يمثلا القوة الدافعة لمراكز الدراسات والأبحاث.

حيث لا يكاد يوجد أي توتر بين البحث والتوجه السياسي في حال إجراء البحث بطريقة صارمة. ويجب أن يحافظ مركز الأبحاث على صلته بالشأن العام من خلال الانخراط فيه، إما عن طريق وضع أجندة

- (https://besacenter.org/about/mission/#.WJL4ehsrLIU).[1]

أو عن طريق الاستجابة في الوقت المناسب للقضايا الناشئة)[1]. وقد أدلى إنبار بهذا الكلام الصريح في مؤتمر دولي عقده في القدس (معهد إسرائيل للديمقراطية) تحت عنوان "ماذا تفعل مراكز الدراسات والأبحاث؟"، وذلك عام 2011. والمثير للدهشة، أن معظم شركاء إنبار في فريق المناقشين بالمؤتمر، والذين تنوع توجهاتهم بين الحياد السياسي، والالتزام أو الإنتماء الحزبي "اتفقوا معه، قائلين: إن مراكز التفكير ترغب في تغيير الواقع، وبالتالي يجب عليها الالتزام بأيديولوجية تشكل حتى المواضيع التي تقرر كل مؤسسة معالجتها"[2].

من الأمثلة الجيدة، الدراسة المثيرة للجدل التي أجراها مركز (بيجن- السادات) بعنوان "فجوة المليون شخص"، والتي نُشرت في عام 2006 في محاولة لمناقضة الإحصاءات الفلسطينية الرسمية المتعلقة بحجم السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة[3]. فقد زعم مؤلفو الورقة أن التقديرات الخاصة بسكان مناطق السلطة الفلسطينية مبالغ فيها بسبب الافتراضات الديموغرافية الخاطئة والحسابات غير الصحيحة. فوفقا للباحثين في مركز (بيجن-السادات) للدراسات، بلغ مجموع سكان الأراضي الفلسطينية في عام 2004 قرابة 2.49 مليون فقط مقابل 3.83 مليون وفقا للتقديرات الفلسطينية.

قادت هذه النتائج الباحثين في مركز (بيجن- السادات) للتأكيد على أن "المخاوف الإسرائيلية بشأن الضغط الديموغرافي من الضفة الغربية وقطاع غزة مبالغ فيها بشكل واضح. إذ لم يتغير التهديد الديمغرافي للمجتمع الإسرائيلي من الناحية الكمية منذ عام 1967"[4]. وإن قبول تشديد مركز (بيجن- السادات)

[1] - ("What Do Think Tanks Do?" 2011, p. 37

[2] - http://www.youtube.com/watch?v=eNhYahRqmYs.

[3] - (زيمرمان، سييد، وايز، 2006).

[4] - (زيمرمان وآخرون، 2006، ص 71).

للدراسات على هذه النقطة قد يوحي بقرار سياسي يرفض دعوة اليسار الإسرائيلي للانسحاب من الأراضي الفلسطينية بسبب المخاوف الديموغرافية.

أغضبت دراسة "فجوة المليون شخص" أرنون سوفير، رئيس كرسي (تشيكن) الجيواستراتيجي في جامعة حيفا. وقام سوفير، الذي حث إسرائيل لسنوات عديدة على الانسحاب من الأراضي الفلسطينية بسبب التهديد الديموغرافي، بنشر ورقة مضادة بعنوان "أوهام فجوة المليون"[1]. وقد وجهت الورقة اتهاما مدويًا لمركز (بيجن- السادات) للدراسات، وللباحثين العاملين به، حيث وسمهم سوفير بالجهل في إجراء الإحصاءات، والمسؤولية عن أخطاء ديموغرافية أساسية، فضلا عن التلاعب المتعمد في الدراسة المذكورة خدمة لأجندة سياسية يمينية[2].

وبالطبع، ليس الهدف من هذا المقال هو الفصل بين الرأيين المتعارضين لأرنون سوفير ومركز (بيجن- السادات) للدراسات. ومع ذلك، يوضح هذا المثال بشكل جلي الحساسية السياسية لبعض الموضوعات التي تغطيها معاهد البحوث الإسرائيلية في مجال الأمن القومي، وبخاصة المتعلقة بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني، إذ تتأثر مثل هذه الدراسات دائما بهوية الباحثين وتصوراتهم المسبقة فيما يتعلق بالمواضيع التي يسعون للبحث فيها. وبالإضافة إلى معاهد البحث الأكاديمي المذكورة أعلاه، تجدر الإشارة في هذا السياق إلى مؤسسة رسمية هي (مركز تراث وإحياء ذكرى الاستخبارات في إسرائيل، IICC)[3]. فمن

[1] - (سوفير وجامباش، 2007).
[2] - (سوفير وجامباش، 2007).
[3] - (http://www.iicc.org.il).

حسن حظ الباحثين في هذا المعهد أن بإمكانهم الوصول إلى المواد الداخلية لمجتمع الاستخبارات الإسرائيلي، وخاصة جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان).

وتدير مؤسسة (IICC) معهدين للبحوث. الأول هو مركز معلومات الاستخبارات والإرهاب[1]، والذي ينشر ورقات حول مواضيع مثل الإرهاب الفلسطيني واللبناني والعالمي، ومعاداة السامية في جميع أنحاء العالم. يُعد هذا المركز بمثابة منصة واقعية غير معلنة تمكّن جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) من نشر رسائله الخاصة. أما المعهد الثاني التابع لمؤسسة (IICC) فهو معهد دراسة الاستخبارات والسياسة. وهو معهد أكثر موضوعية من الأول، وقد نشر حتى الآن العديد من الكتب المهمة جدا حول الاستخبارات الإسرائيلية وتاريخها، وكذلك حول منهجية الاستخبارات[2].

تدير مؤسسة (IICC) أيضا مكتبة للاستخبارات، وهي المؤسسة الوحيدة من نوعها في إسرائيل المكرسة لقضايا الاستخبارات، كما تُعد بمثابة مكان للتجمع وتشارك المعرفة وتبادل الذكريات بين المحاربين القدامى رفيعي المستوى ممن سبق لهم العمل في مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي. كما تدير المؤسسة أنشطة مختلفة تهدف إلى الحفاظ على ذاكرة وتراث مجتمع الاستخبارات وأعضائه الذين سقطوا. وبالإضافة إلى ذلك، تنشر مؤسسة (IICC) مجلة فصلية غير أكاديمية، باللغة العبرية فقط تتألف من مقالات قصيرة مثيرة للاهتمام يكتبها قدامى المحاربين في مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي[3]. وبالإضافة إلى ذلك، تدير أجهزة

[1] - http://www.terrorism-info.org.il/.

[2] - انظر على سبيل المثال: Pascovich (2016). Brun (2015) and Gilboa and Lapid (2012).

[3] - من المنشورات الرسمية غير الأكاديمية الأخرى المثيرة للاهتمام التي تستحق الذكر، مجلة معاراتشوت (Ma'arachot) التي تصدر كل شهرين عن جيش الدفاع الإسرائيلي، حيث تنشر مقالات مثيرة للاهتمام حول المسائل الأمنية والعسكرية والاستخباراتية: http://maarachot.idf.il/71929-he/Maarachot.aspx.

الاستخبارات الإسرائيلية أيضا أقسام التاريخ والتراث الخاصة بهم. فالشين بيت (جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي)، والموساد (وكالة الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية)، ينشطان بشكل خاص في هذا الصدد. ومع ذلك، فإن مخرجات هذه الأقسام مصنفة ومخصصة للاستخدام الداخلي فقط[1].

٢ علماء الجامعة

بصرف النظر عن الهيئات الرسمية ومعاهد البحوث المذكورة أعلاه، فإن معظم العلماء المتخصصين في الاستخبارات الإسرائيلية ينتمون إلى عدد من الجامعات الإسرائيلية، وخاصة أقسام العلوم السياسية. ومع ذلك، فإن منهجية البحث الخاصة بهم تاريخية في المقام الأول تمشيا مع التقليد البريطاني، على عكس التقليد الأمريكي الذي يتضمن بناء نماذج لفهم الواقع والطريقة التي يتغير بها.

ومن ثم، تسعى منشوراتهم بشكل رئيسي إلى كشف غموض وفك شفرة فصول مختلفة من تاريخ الاستخبارات الإسرائيلية[2]، وذلك أثناء محاولتهم التغلب على الصعوبات الناجمة عن السياسة الإسرائيلية الصارمة فيما يتعلق بنشر السجلات التاريخية المتعلقة بالأمن[3]. أحد رواد البحث في هذا المجال هو يوآف جيلبر، الذي تتناول مجلداته السبعة مصادر الاستخبارات الإسرائيلية في عصر ما قبل الدولة، وخلال الأيام الأولى لإنشاء إسرائيل بشكل خاص (جيلبر، 1992، 2000)[4].

[1] - (ليبيد، اتصال شخصي، 16 مارس 2016).

[2] - انظر على سبيل المثال: Kahana (2006), Sheffy (2008), and Pascovich (2015b)

[3] - تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن قانون المحفوظات الإسرائيلي يفرض مرور فترة لا تقل عن 70 عامًا للسماح بالاطلاع على معظم الملفات التابعة لأجهزة الأمن والاستخبارات.

[4] - تم تخصيص مجلدات جيلبر الثلاثة الأخيرة من هذا المشروع لمجتمع الاستخبارات الإسرائيلي خلال الأيام الأولى للدولة، ونشرت تلك الأجزاء فقط في طبعة سرية داخل جيش الدفاع الإسرائيلي.

وبطبيعة الحال، يركز علماء الاستخبارات الإسرائيليون بشكل أساسي على إخفاقات الاستخبارات بدلاً من النجاحات، حيث إن النجاحات عادة ما تظل غير معروفة. وليس من المستغرب أن يكون الفشل الاستخباراتي الذي سبق حرب يوم الغفران عام 1973 قد حظي باهتمام خاص. ومن أبرز العلماء الذين كتبوا عن هذا الأمر يوري بار جوزيف من جامعة حيفا[1].

وكذلك، تقدم منشورات أخرى مقارنة بين مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي ومجتمعات الاستخبارات الأجنبية[2] أو تركز على الجوانب الدولية والمنهجية للاستخبارات[3]. كما يفحص الباحثون الإسرائيليون العلاقات المعقدة في كثير من الأحيان بين أجهزة الأمن الإسرائيلية وسيادة القانون[4]، كما يثيرون أسئلة تتعلق بالهيكل التنظيمي الأمثل لمجتمع الاستخبارات الإسرائيلي. ففي إسرائيل - بخلاف الدول الغربية الأخرى - لا يقصر جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) نشاطه على القضايا العسكرية، إذ تغطي أنشطته معظم مجالات الاستخبارات، بما في ذلك الاستخبارات السياسية، ويعمل بحكم الواقع على تقييم الاستخبارات الوطنية. هذه البنية الفريدة تشجع الأبحاث وتقديرات الموقف التي تدرس مزايا وعيوب احتكار جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان) للتقييمات الاستخباراتية[5].

وبالإضافة إلى الكتب والمقالات الأكاديمية التي كتبها علماء الاستخبارات الإسرائيليون، ينبغي هنا ذكر نوع آخر من الأدبيات ذات الصلة، مثل مذكرات المديرين السابقين وغيرهم من كبار المسؤولين في مجتمع

---

1 - Bar-Joseph (2005) and Bar-Joseph (2016)

2 - Bar-Joseph (1995)

3 - Kam (1988) and Pascovich (2012).

4 - Shpiro (2006) and Pascovich (2015a).

5 - Pascovich (2014).

الاستخبارات الإسرائيلي. إذ يمكن اعتبار هذه الفئة الفريدة من الأدب كنزا لا يقدر بثمن للمهتمين بتاريخ الاستخبارات الإسرائيلية، حيث كتبها أفراد تمكنوا من الوصول إلى أسرار العمليات والاستخبارات في البلاد، وتمتع هذه المذكرات بمصداقية عالية رغم وضوح أنها لا تحكي القصة بأكملها، إما بسبب الرقابة الرسمية أو الرقابة المفروضة ذاتيا.

وفي الواقع، لا ينبغي للمرء أن يتجاهل العيب المحتمل لهذا النوع من الأدب، حيث تستند المذكرات بشكل طبيعي إلى ذكريات مؤلفيها، والتي قد تكون غير دقيقة أو متحيزة - إما عن قصد بهدف تمجيد الماضي، وإعادة كتابة التاريخ، وتمجيد إرث المؤلف، أو عن غير قصد بالنظر إلى عدد السنوات التي مرت منذ وقوع الأحداث. وفقا لذلك، وكما هو الحال مع أي بحث أكاديمي، يُنصح بمراجعة كل واقعة، أو تفسير لها، أو حجة مقدمة في صفحات تلك المذكرات.[1]

[1]- لمناقشة مزايا وعيوب هذا النوع من الأدب، انظر: باسكوفيتش، (تحت الطبع). كتابة تاريخ الاستخبارات الإسرائيلية: المبادرات الرسمية والمذكرات الشخصية والسرد في النزاع. وقائع مؤتمر الاستخبارات في مجتمع المعرفة. بوخارست، رومانيا: أكاديمية الاستخبارات الوطنية.

برامج دراسية

١ برامج دراسة مقصورة على المؤسسة الأمنية

بصرف النظر عن البحث الأكاديمي في مجالات الأمن القومي والاستخبارات، تقدم العديد من الجامعات في إسرائيل برامج دراسية أكاديمية في مجال الأمن القومي، وخاصة على مستوى الماجستير. وتشمل هذه البرامج دورات تدريبية في مجال الاستخبارات. ومع ذلك، فعلى مدار سنوات عديدة، كانت معظم البرامج المتاحة مخصصة لأفراد قوات الأمن ولم تكن مفتوحة أمام عامة الطلاب.

أبرز المؤسسات في هذا المجال هي جامعة بار إيلان، حيث تقدم درجة البكالوريوس في الدراسات متعددة التخصصات لضباط جيش الدفاع الإسرائيلي وضباط الشين بيت، وكذلك بشكل خاص جامعة حيفا حيث تعتبر البيت الأكاديمي لأجهزة الأمن. فكل عام يصل إلى جامعة حيفا حوالي 200 ضابط من الجيش الإسرائيلي، والشرطة، والموساد، والشين بيت، وغيرها من أجهزة الأمن والاستخبارات ليوم واحد في الأسبوع، لاستكمال برنامج ماجستير مدته عام واحد في الأمن القومي.

هذا الاتجاه المتنامي يسلط الضوء على الأهمية الكبرى التي يوليها مجتمع الأمن والاستخبارات للتدريب الأكاديمي لضباطه[1]. وأثناء دراستهم، يجري تشجيع الضباط على تفتيح عقولهم، كما يتعرضون لمنظور

[1] - ج. بن دور، تواصل شخصي، 4 أبريل 2016.

أكاديمي ونظري وتاريخي موسع حول الأمن القومي[1]. وبدون شك، سيواصل خريجو هذا البرنامج خدمتهم كضباط أكثر نضجا، كما أوضح غابرييل (غابي) بن دور، مدير دراسات الأمن القومي بجامعة حيفا، حيث قال:

(من خلال مناقشة الأمن القومي باعتباره فرعا أكاديميا، يكتسب المشاركون في الجانب العملي لهذا المجال منظورا شاملا ومتكاملا للعوامل المختلفة المعنية، وذلك بهدف منع التكلس المفاهيمي أو هيمنة مفاهيم معينة، وذلك من خلال دراسة مناهج متجانسة. وكذلك يحصل الدارسون على أدوات توضح القضايا الرئيسية الحرجة، كما يتمكنون من الوصول إلى "مختبر" يمكنهم من خلاله دراسة المشكلات التي يمكن أن تشغل صناع القرار في المستقبل، وتنسيق التحليلات، ودراسات المشكلات الأمنية بهدف تشجيع التفكير الجديد، وإعداد مخزون مفاهيمي من هذا النوع للاستخدام عند الضرورة)[2].

وفي الوقت نفسه، تجدر الإشارة إلى بعض الانتقادات التي تُوجه في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية لهذا التعاون مع المؤسسة الأمنية. حيث يركز بعض النقاد على اللاأخلاقية المزعومة للتعاون بين الجامعات والمؤسسات الأمنية[3]، في حين أن البعض الآخر يشعر بالقلق من احتمال فقدان الحرية الأكاديمية، لأن

1- يتضمن المنهج دورات تتضمن فصولا عن الإرهاب، والإرهاب والجريمة، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وسياسة الأمن القومي لإسرائيل، والسياسة الخارجية لإسرائيل، بالإضافة إلى دورة واحدة على الأقل في مجال الاستخبارات بعنوان "نظرية الاستخبارات الوطنية" و"مجتمع الاستخبارات الإسرائيلي".

2 - "بن دور، 2002، ص 136".

3 - وهكذا، فعلى سبيل المثال، قال موشيه زيمرمان، المؤرخ البارز في الجامعة العبرية بالقدس: إن الطلاب المنخرطين في برنامج خاص لجيش الدفاع الإسرائيلي غابوا عن أحد فصوله لأنهم كانوا يخدمون آنذاك على حواجز الطرق، مضيفًا أنه "يفضل أنه إذا فوت شخص ما الصف، فذلك لأنه يجلس في السجن لأنه لا يريد الجلوس عند حاجز على الطريق" انظر تراوبمان (2006).

أجهزة الأمن يمكن أن تلوي يد الجامعات. وقد دفعت هذه الاعتبارات الجامعة العبرية في القدس إلى معارضة فتح برامج دراسية خاصة للمؤسسة الأمنية[1].

وهناك انتقاد محتمل آخر لهذه البرامج الدراسية مرتبط بكونها مفتوحة للأجهزة الأمنية فقط نظرا لاعتبارات الملاءمة والقيود الإدارية الأخرى للجامعات، فضلا عن تفضيل المؤسسة الأمنية نفسها. ومع ذلك، فإن التعلم في الفصول المغلقة مع عدم وجود طلاب نظاميين قد يؤدي إلى نتيجة غير مرغوب فيها تتمثل في جمود الفكر وحرمان الطلاب من فوائد المناقشات الأكاديمية التعددية. وعلاوة على ذلك، فإن القيود الإدارية نفسها (أي الحاجة إلى تركيز الدورات في يوم واحد في الأسبوع) قد تؤدي إلى منهج دراسي ثابت مع وجود خيارات قليلة إن وُجدت للمقررات الدراسية الاختيارية. وقد يكون لهذا الشكل نتائج عكسية تخالف الأهداف الأصلية لتلك البرامج الدراسية.

وكذلك يوجد برنامجان دراسيان إضافيان في جامعة حيفا يستحقان اهتماما خاصا. يُدعى أولهما (Havatzalot)، ويعني بالعبرية زهور السوسن[2]، والتي تشكل جزءًا من شعار جهاز الاستخبارات العسكرية (أمان). وهو برنامج نخبوي يستمر ثلاث سنوات للحصول على درجة البكالوريوس، ويهدف إلى تدريب الجيل القادم من ضباط الاستخبارات في جهاز (أمان). ويقضي الطلاب في البرنامج نصف تدريبهم الأكاديمي معا في قسم متكامل يتدارسون خلاله: دراسات الشرق الأوسط، والعلاقات الدولية، وعلم الاجتماع. ومع ذلك، فعلى عكس برامج الدراسة الأخرى لأجهزة الأمن، يتمتع طلاب Havatzalot بفرصة تحديد نصف مناهجهم الدراسية بأنفسهم، والاختيار ما بين الاقتصاد، وعلوم

[1] - (تراوبمان، 2006).

[2] - تتميز زهرة السوسن بإمكانية التفتح في الظل، وتستخدم في صناعة العطور والعقاقير الطبية. (المترجم)

الكمبيوتر، والرياضيات، والفلسفة. وبالتالي، يمكنهم متابعة اهتماماتهم الأكاديمية والانخراط مع الطلاب النظاميين في فصول مختلطة[1].

البرنامج الثاني الذي تديره جامعة حيفا، هو درجة الماجستير في الأمن القومي بالتعاون مع كلية الدفاع الوطني الإسرائيلية (INDC). وتُعد كلية الدفاع الوطني الإسرائيلية بمثابة أكاديمية لجيش الدفاع الإسرائيلي لتدريب الضباط العسكريين رفيعي المستوى، فضلا عن كبار المسؤولين في الأجهزة الأمنية والحكومية الأخرى. هذا البرنامج المكثف الذي يستمر لعام واحد؛ يجمع بين المحتوى العسكري تحت مسؤولية جيش الدفاع الإسرائيلي، وفصول أكاديمية في الجامعة. كما تحتفظ كلية الدفاع الوطني (INDC) بمركز أبحاث ينشر أعمال أكاديمية مختارة يكتبها طلاب الكلية. وقد تأسست كلية الدفاع الوطني بإسرائيل (INDC) في عام 1962 بقرار من الحكومة الإسرائيلية ينص على أن هدف الكلية الجديدة يتمثل في "تعزيز عقيدة شاملة للدفاع الوطني، وخلق لغة مشتركة حول موضوعات الأمن القومي بين من يحملون عبء الأمن القومي في الدولة".

وقد بدأت أكاديمية كلية الدفاع الوطني برنامجا دراسيا بالتعاون مع جامعة حيفا في منتصف الثمانينات[2]. وعلى مر السنوات، أصبح التخرج من كلية الدفاع الوطني، والحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من جامعة حيفا مع التخصص في دراسات الأمن القومي، من الناحية الواقعية، أحد شروط الترقي إلى الرتب العليا في جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي عام 2006، جرى فتح أبواب كلية الدفاع الوطني الإسرائيلية أمام الطلاب من الجيوش الأجنبية. وبالمثل في كل عام، يحصل العديد من كبار

[1] - (لابين، 2013).

[2] - ج. بن دور، اتصال شخصي، 4 أبريل 2016. ولبيد، اتصال شخصي 16 مارس 2016.

ضباط جيش الدفاع الإسرائيلي على فرصة للتأهل والحصول على شهادات عليا في دراسات الأمن القومي من الجامعات الأجنبية[1].

٢ البرامج الدراسية للطلاب المدنيين

حتى وقت قريب، كانت فرص الدراسة في مجال الأمن القومي للطلاب النظاميين الذين لا ينتمون إلى أجهزة الأمن، محدودة للغاية. وقد يكون أقدم برنامج هو برنامج الدراسات الأمنية التابع لقسم العلوم السياسية بجامعة تل أبيب، والذي أنشئ عام 1991، حيث يمنح درجة الماجستير في تخصصات متعددة[2].

هناك برنامج آخر يديره مركز هرتسليا متعدد التخصصات، وهو البرنامج الجامعي الوحيد في إسرائيل في مجال الدراسات الأمنية. يقدم البرنامج شهادة البكالوريوس في علم السياسة مع التخصص في الأمن الوطني ومكافحة الإرهاب[3].

ومن التطورات المهمة في هذا المجال، افتتاح برنامج ماجستير نوعي في أواخر عام 2015 يتعلق بدراسات الاستخبارات في جامعة بار إيلان، وهو البرنامج الأول من نوعه في إسرائيل[4]. وبالإضافة إلى ذلك،

1 - (بيسو، 2013).
2 - (https://social-sciences.tau.ac.il/security/).
3 - (http://www.IVJSDGDH.ac.il/he/schools/government/undergraduate/Pages/counterterror.aspx).
4 - أشارت الملاحظات التوضيحية المواكبة لمناسبة افتتاح هذا البرنامج الجديد إلى أن "ثورة المعلومات المتسعة، والتغير المستمر في طبيعة الحرب، والاضطرابات الحالية في الشرق الأوسط، تتطلب منا إعادة النظر في الطريقة التي نبحث بها، وطريقة الفهم والتعامل مع الأمن القومي والأمور العسكرية، والاستخبارات". انظر: http://politics.biu.ac.il/node/869.

اتسع نطاق الدورات الفردية المتاحة عن الاستخبارات في العديد من الجامعات في الآونة الأخيرة. وعلاوة على ذلك، ففي السنوات الأخيرة، جرى تدشين برامج ماجستير دولية جديدة في الدراسات الأمنية في العديد من الجامعات والكليات الإسرائيلية، مثل برنامج دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا[1]، وبرنامج ماجستير دولي في الأمن والدبلوماسية في جامعة تل أبيب[2]، وبرنامج ماجستير دولي في مكافحة الإرهاب والأمن الداخلي في مركز هرتسليا متعدد التخصصات (IDC). وعادة ما يكون الطلاب في هذه البرامج مزيجا من الأجانب والإسرائيليين، ويجري تدريس الدورات باللغة الإنجليزية.

[1]- (http://securitystudies.haifa.ac.il/).

[2]- (https://secdip.tau.ac.il)-

التعاون بين الأوساط الأكاديمية وجهاز الأمن

لن تكتمل هذه المراجعة بدون إشارة مختصرة على الأقل إلى التعاون بين الأكاديميات الإسرائيلية ومجتمع الأمن والاستخبارات. فمن الواضح أن التعاون بين الاثنين ينبغي ألا يقتصر على التدريب الأكاديمي. حيث يجب أن تشمل العلاقة أيضا التشاور المستمر والشامل من قِبل مجتمع الأمن والاستخبارات مع الخبراء الأكاديميين ممن يملكون الوقت والمعرفة لإجراء دراسات بشكل معمق.

ولسوء الحظ، فإن هذا الجانب لا يزال يبدو ضعيفا في إسرائيل، إذ يقتصر بشكل أساسي على المعارف الشخصية التي يجلبها الضباط السابقون رفيعو المستوى ممن التحقوا بالأوساط الأكاديمية بدلا من أن تكون ممارسة منظمة تنفذها أجهزة الأمن والاستخبارات. ويرجع هذا الوضع، من بين أسباب أخرى، إلى ذريعة "نحن نعرف أفضل" المنتشرة بين بعض عناصر المؤسسة الأمنية الذين ينظرون بتكبرإلى الوسط الأكاديمي[1]. وعلى العكس، فإن بعض الأكاديميين يظهرون ميلا للبقاء في أبراجهم العاجية بدلا من محاولة سدّ جَسْر الهُوَّة بين النظرية والممارسة[2].

ومع ذلك، ففي حالتين بارزتين على الأقل، مارست الأوساط الأكاديمية نفوذا هائلا على التطورات السياسية والأمنية القومية. الأولى في عملية أوسلو للسلام بين إسرائيل والفلسطينيين، والتي وُلدت في

[1]- فعلى سبيل المثال، فإن بواز غانور، الذي يرأس كلا من مدرسة الحكومة والدبلوماسية والإستراتيجية، والمعهد الدولي لمكافحة الإرهاب في مركز هرتسليا متعدد التخصصات، يشكو من أن الشين بيت - جهاز الأمن الإسرائيلي المسؤول عن الحرب على الإرهاب- لا يرغب في التعاون مع المعهد، والاستفادة من معارف وخبرات خبراء المعهد (ب. جانور، اتصال شخصي، 13 مارس 2016).

[2]- المشاكل والعقبات التي تميز العلاقة بين مجتمع الاستخبارات والأوساط الأكاديمية (وبشكل أوسع، بين الأجهزة الأمنية والقطاع المدني) ليست فريدة بالنسبة لإسرائيل. ففي هذا السياق، يمكن مراجعة مقالة فيليب وستيفرواك (2011) المثيرة للاهتمام، والتي تبحث في حالة رومانيا.

عام 1993 بعد محادثة أكاديمية سرية بدأها يائير هيرشفيلد من جامعة حيفا وزميله المؤرخ رون بونداك مع كبار المسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية[1]. ربما أثر أكاديميان آخران من جامعة حيفا على حدث تاريخي آخر: وهو مخطط رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون لفك الارتباط عن غزة، والذي جرى تنفيذه في عام 2005. فربما تكون خطة شارون مستوحاة من أفكار دان شوفتان، رئيس مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، وزميله آرون سوفير المذكور أعلاه، فكلاهما قد حث إسرائيل لسنوات عديدة - بالكلام والكتابة[2]- على الانفصال عن الفلسطينيين[3].

[1]- للاطلاع على رواية يائير هيرشفيلد ورون بونداك بشأن المفاوضات السرية التي أدت إلى اتفاقات أوسلو، انظر هيرشفيلد (2014) وبونداك (2013).

[2]- انظر على سبيل المثال، شوفتان (1999) وسوفير (2003). فقد حذر سوفير (ص 74) من أنه "إذا لم يتم تنفيذ الفصل بين اليهود والعرب في كافة المناطق وبسرعة، فمن الواضح أن الأغلبية العربية ستقزم المشهد اليهودي - المناظر الطبيعية المادية والإنسانية على حد سواء - في إسرائيل. حيث تعمل الساعة الديموغرافية على الانقضاض على إسرائيل، وتهديد وجودها في فترة زمنية لا تتجاوز عشر سنوات.

[3] - (ج. بن دور، تواصل شخصي، 4 إبريل، 2016).

الاستنتاج والتوصيات

يلخص هذا المقال التطورات الحالية المتعلقة بالبحث الأكاديمي والتدريس في مختلف مجالات الدراسات الأمنية والاستخباراتية في إسرائيل. ويظهر بوضوح أن الأبحاث حول مختلف جوانب الأمن القومي تزدهر في إسرائيل، بما في ذلك بالعديد من معاهد البحوث الرائدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتخصص عدد من العلماء في الجامعات الإسرائيلية في مجال الاستخبارات، حيث ينتجون مجموعة مميزة من الكتب والمقالات. كما تصدر منشورات أخرى، خاصة حول تاريخ الاستخبارات الإسرائيلية، كنتيجة لمبادرات بحثية أطلقتها مؤسسة الاستخبارات الرسمية.

وقد توسعت خيارات الدراسة في مجال الأمن القومي مؤخرا، حيث شملت افتتاح برنامج أكاديمي نوعي في الدراسات الاستخباراتية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت ظاهرة الفصول المغلقة المخصصة لضباط الأمن والاستخبارات واسعة الانتشار نسبيا في العديد من الجامعات الإسرائيلية، مما يثبت أن أجهزة الأمن والاستخبارات الإسرائيلية تعلق أهمية كبيرة على التدريب الأكاديمي لضباطها.

وبالرغم من نمو الدراسات الأمنية والاستخباراتية في إسرائيل، فإن هناك عددا من جوانب البحث والتدريس في هذا المجال لا تزال بحاجة إلى تحسين. فأولا، ينبغي تشجيع موظفي الأمن والمتقاعدين الحكوميين على الانضمام إلى الوسط الأكاديمي من أجل تبادل خبراتهم العملية مع العلماء النظريين. وفي الوقت نفسه، يجب ألا تعتمد معاهد البحوث على هؤلاء المسؤولين السابقين فحسب، بل يجب أن تكون بمثابة مركز لتبادل الأفكار والمعرفة بين الممارسين والأكاديميين.

ثانيا، باستثناء عدد قليل من المنشورات الصادرة باللغة العبرية من قبل بعض المعاهد البحثية، يكتب الباحثون الإسرائيليون معظم المقالات الأكاديمية حول قضايا الأمن القومي والاستخبارات باللغة الإنجليزية، وينشرونها في المجلات الأجنبية. ويُفترض أن يعكس هذا الأمر رغبة الباحثين في تقديم كتاباتهم إلى المجتمع الأكاديمي الدولي، لكنه يسلط الضوء أيضا على ندرة المجلات التي تصدر باللغة العبرية في هذا المجال. ووفقا لذلك، نوصي بشدة بتأسيس مجلات جديدة عالية الجودة باللغة العبرية مخصصة لقضايا الأمن القومي، بما في ذلك إحياء مبادرة سابقة تدعو لنشر مجلة عبرية مخصصة للاستخبارات.

وفيما يتعلق بفرص التدريس في هذه المجالات، يُوصى بفتح البرامج المتاحة حاليا بشكل حصري لأجهزة الأمن أمام الطلاب النظاميين على الرغم من الصعوبات الإدارية التي ينطوي عليها ذلك. فتلك الخطوة ستدفع إلى تعزيز المناقشات المثمرة في الصفوف التعليمية، وستشجع الشخصية الأمنية على التفكير خارج "مربع الأمن". كما أن الاتجاه الحالي لبرامج الدراسة الدولية - بمشاركة الطلاب الإسرائيليين - مهم للغاية، حيث يشجع على توسيع النطاق الأكاديمي تاريخيا وجغرافيا، بدلا من التركيز فقط على تحديات الأمن القومي الحالية لإسرائيل.

وأخيرا، يجب تعزيز وتوسيع التعاون بين الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية والمؤسسات الأمنية والاستخباراتية، ليشمل ذلك جميع مجالات البحث والنشاط، من أجل المنفعة المتبادلة لكل من الممارسين والأكاديميين. ومع ذلك، فإن هذا التعاون يتطلب جهدا من الجانبين. وينبغي أن يسعى الأكاديميون في مختلف مجالات الأمن القومي والاستخبارات إلى الانخراط في البحوث التطبيقية التي يمكن ترجمتها إلى استنتاجات واضحة وتوصيات عملية. وعلى الجانب الآخر، ينبغي الاستعاضة عن مقاربة

"نحن نعرف أفضل" المنتشرة بين بعض عناصر المؤسسة الأمنية بمقاربة أكثر تواضعا. فمن المهم للغاية الجمع بين هذين الوسطين المتعارضين في بعض الأحيان مثلما أظهرت هذه المقالة بوضوح، فلدى الأكاديميين الإسرائيليين الكثير للمساهمة به في قضايا الأمن القومي والاستخبارات.